**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي –جامعة ورقلة–**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**الملتقى الوطني حول:**

**إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

**يومي 18 و 19 أفريل 2012**

**عنوان المداخلة:**

# حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM –ولاية بسكرة–

**محور المداخلة:** مرافقة المؤسسات **:** الحاضنات، مراكز التسهيل، بورصات المناولة و الاستشارة

**استمارة المشاركة:**

| | | |
|---|---|---|
| **اللقب والاسم** | بركان دليلة | حايف سي حايف شيراز |
| **الرتبة** | أستاذة مساعدة –أ– | أستاذة مساعدة –أ– |
| **الكلية** | العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير | العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير |
| **القسم** | العلوم التجارية | علوم التسيير |
| **الجامعة** | محمد خيضر بسكرة | محمد خيضر بسكرة |
| **البريد الالكتروني** | Ber_dalila@yahoo.fr | chirazhaif@yahoo.fr |
| **الهاتف** | 0798453640 | 0662570889 |

**ملخص:**

تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبرز دورها كأداة فعالة في تنمية النسيج الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لما لديها من أهمية استثمارية وتنموية ناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع. غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى الموارد المالية، المادية والبشرية، وتتصف بالهشاشة مما قد يعيقها عن مواكبة التطورات الاقتصادية السريعة والصمود أمام التحديات والصعوبات التي تواجهها، لذلك كان لزاما على الدول أن توفر لها مختلف الإمكانيات من خلال إقامة شبكات الدعم ولعل أبرزها ما يعرف بحاضنات الأعمال، التي تعتبر من الآليات الهامة والفعالة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم، ومساعدتها على مواجهة المشكلات والصعوبات التي غالبا ما كانت تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال، شبكات الدعم، مراكز التسهيل.

**مقدمة:**

إن المتتبع للتحوّلات الاقتصادية التي شهدتها معظم دول العالم في أواخر القرن الماضي، يلاحظ أن هناك توجهاً كبيراً نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما لديها من أهمية استثمارية وتنموية ناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع وقدرتها على استيعاب وتشغيل نسبة هامة من اليد العاملة، والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الترابط الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما يفسر التزايد المستمر في عدد هذه المشاريع، حيث تشير الإحصاءات بأنها تمثل نحو 90% من إجمالي المشاريع في معظم اقتصاديات العالم، وتساهم بحوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتشغل حوالي 60% من إجمالي القوى العاملة [1]. لكن رغم أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه العديد من المشكلات والعقبات كالوصول إلى وفورات الحجم الاقتصادية، ضعف الابتكار، عدم توافر الإمكانيات المادية، وكذا عدم وجود قاعدة بشرية تتمتع بدرجة عالية من المعرفة والكفاءة والقدرة على مواكبة النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات... لذلك كان لزاما على مختلف الدول إحاطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعناية اللازمة لتتمكن من مواجهة الصعوبات التي كثيرا ما كانت تؤدي إلى فشلها وزوالها، وذلك من خلال إقامة شبكات الدعم التي أخذت عدة صور أبرزها حاضنات الأعمال. وقد أثبت الدراسات أن الحاضنة يمكنها أن توفر المتطلبات الضرورية لتنمية وتطوير المشروعات الجديدة من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لتنهض، تستقر وتنافس، مما جعل بعض الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية يطلقون عليها اسم معهد إعداد الشركات.

تأتي هذه المداخلة كمحاولة لإبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبحث في عمق العقبات التي تقف في طريق نموها وتطورها، ومن ثم استجلاء أفضل أساليب الدعم لهذه المؤسسات وأبرزها حاضنات الأعمال، وسنتطرق إلى تجربة الجزائر في مجال انشاء محاضن المؤسسات ومراكز التسهيل، والتي أخذت شكل هياكل وآليات وهيئات الدعم، وسيتم التركيز على أحد هذه الهيئات والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM على مستوى ولاية بسكرة. وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**كيف تساهم حاضنات الأعمال في تنمية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟**

في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة سيكون هناك سعي لتحديد ووصف المتغيرات التي تحكمها، ومن ثم تحديد وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات تأثرا وتأثيرا. وبهدف الإلمام بمختلف جوانب موضوع البحث سنتعرض إلى المحاور الأساسية التالية:

**المحور الأول:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إطار مفاهيمي

**المحور الثاني:** حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية النسيج الاقتصادي و الصناعي

**المحور الثالث:** مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بولاية بسكرة–

**المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إطار مفاهيمي**

**أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

اختلف الباحثون حول ضبط مفهوم متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن التعريفات المستخدمة تختلف وتتفاوت في معانيها من دولة إلى أخرى، وبين الدول النامية والمتقدمة وحتى داخل الدولة نفسها، لكن يجمع أغلب الاقتصاديين على أنه رغم صعوبة ضبط هذا المفهوم، إلا أنه يمكن التوصل إلى محاولات لتعريفه بناءا على مجموعة من المعايير كحجم رأس المال المستثمر، عدد العمال، طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية، المستوى التقني، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، رقم الأعمال[2]...

وقد قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توصيات المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996، واعتمد في ذلك على معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول، إضافة إلى معيار الاستقلالية، وحسب هذا التعريف فإن المؤسسة الصغيرة هي:" المؤسسة التي تضم أقل من 50 عاملا ويكون رقم أعمالها أقل من 7مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 5مليون أورو". أما المؤسسة المتوسطة فهي:"تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 إلى 250 عامل، ويكون رقم أعمالها أقل من 40مليون أورو أو إجمالي أصولها أقل من 5مليون أورو[3]". أما الكونفديرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية فتعرفها بأنها:" تلك المشروعات التي يتولى قادتها شخصيا مباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة[4]".

وقامت السلطات الرسمية في الجزائر بضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تعريف الاتحاد الأوروبي، وذلك خلال القانون 18/01 الصادر في 12ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها: "المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز المجموع السنوي لميزانيتها 100 مليون دينار[5]". أما المؤسسة المتوسطة فهي:"المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 عاملا، وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار، أو يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و 500 مليون دينار[6]".

وتتفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببعض السمات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات، يمكن إجمالها في النقاط التالية[7]:

- ✓ الجمع بين الإدارة والملكية حيث يكون صاحب المشروع هو نفسه مدير المشروع.
- ✓ يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة، التخطيط والتسويق.
- ✓ بساطة الهيكل التنظيمي كونها تدار غالبا من طرف شخص واحد مسئول إدارياً، مالياً وفنياً.
- ✓ بساطة التكنولوجيا المستخدمة نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير.
- ✓ تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص نسبة هامة من البطالة، التي في الغالب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.
- ✓ المرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات السوق ومواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي، والتحول بسرعة من نمط إنتاجي إلى آخر.

- ✓ إمكانية إقامتها في الأماكن التي تفتقر إلى البنى التحتية، الأمر الذي يساعد على انتشارها الجغرافي في المناطق الريفية والمناطق العمرانية الجديدة.

بالإضافة إلى[8]:

- ✓ تواضع مستوى جودة منتجاتها مقابل انخفاض مستوى أسعارها.
- ✓ تتبع عادة إستراتيجية التركيز على نوع محدد من المنتجات.
- ✓ الاعتماد على الموارد المحلية مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية.

بعد تأزم الأوضاع المالية في معظم دول العالم في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، أبدت الحكومات اهتماماً كبيراً بالدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم اقتصادياتها، كونها أحد أهم روافد العملية التنموية، نتيجة لقدرتها على استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات، وبذلك فرضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها كدعامة إستراتيجية للتمنية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت تمارس أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أو الزراعي أو التجاري أو المقاولاتي. ويمكن إبراز أهميتها والمزايا التي تحققها من خلال النقاط التالية:

- ✓ المساهمة في توفير مناصب شغل جديدة، حيث تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 50% و60% من إجمالي قوة العاملة، وتوفر حوالي 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوروبي[9].
- ✓ المساهمة في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة.
- ✓ المساهمة في الابتكار والتطوير التكنولوجي والبحث العلمي خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة كالالكترونيات الدقيقة، التكنولوجيا الحيوية.
- ✓ المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية نظرا لقدرتها على الانتشار الجغرافي بسبب المرونة الكبيرة التي تتميز بها في اختيار أماكن توطنها[10].

بالإضافة إلى[11]:

- ✓ المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بإقامة ترابطات أمامية وخلفية مع المشاريع الكبيرة، حيث تساهم في تلبية بعضاً من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء من المواد الأولية أو القطع والمكونات، وكذلك تقديم الخدمات التشغيلية، كما تقوم باستخدام منتجات الصناعات الكبيرة لإنتاج منتجات نهائية.
- ✓ المساهمة في توليد القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلا من استهلاكها.
- ✓ الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المتاحة محليا لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات المستهلكين، التي يمكن أن تحل محل السلع المستوردة من الخارج.
- ✓ تغطية الطلب المحلي من المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلي أو لانخفاض الطلب عليها أو لضعف إمكانيات الاستيراد.

**ثانيا: الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

رغم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول إلا أنها تواجه توليفة واسعة من المشكلات والصعوبات التي تعيق تطورها ونموها وتحد من إمكانية انطلاقها، ويمكن عرض أبرزها فيما يلي:

**1- الصعوبات والمشكلات التمويلية:** يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم، وإذا توفرت مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعقد إجراءاتها. ويمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- ✓ مشاكل متعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية المناسبة للمشروع.
- ✓ مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع.
- ✓ مشاكل تتعلق بالضمانات التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلا عن عبء الفوائد[12].

**2- المشكلات والصعوبات التنظيمية والقانونية:** ترتبط هذه المجموعة من الصعوبات بالإجراءات والتعقيدات الإدارية الخاصة بالإنشاء، التسجيل، الترخيص، التشغيل، الضرائب، تراخيص التصدير والاستيراد وغيرها من التعليمات الصادرة عن مختلف الأجهزة الحكومية.

3- **المشاكل والصعوبات الفنية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على الرأسمال المادي مثله مثل رأس المال البشري، نتيجة محدودية مواردها المالية، وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل، وما لديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية، لذلك نجد أن معظم هذه المؤسسات تنشط في مجالات ذات تكنولوجية ضعيفة أو متوسطة[13].

**4-المشاكل والصعوبات التسويقية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلات على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، والتي تختلف باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل فيما يلي[14]:

- ✓ انخفاض الإمكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم القدرة على توفير معلومات حول السوق وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتجات وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار.
- ✓ تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية.
- ✓ عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق.
- ✓ عدم وجود شبكات تسويق ذات قدرة تنافسية عالية.
- ✓ انخفاض جودة المنتجات في عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يصعب عملية تسويقها[15].

**المحور الثاني: حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية النسيج الاقتصادي والصناعي**

**أولا: ماهية حاضنات الأعمال**

الحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع، تنطوي على شبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، تدار عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي غالبا إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

تعرف حاضنة الأعمال بأنها: "مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعدها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما قويا.[16]" كما تعرف بأنها: "مؤسسة تنموية لها كيانها القانوني والإداري والمالي، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في تأسيس وإدارة وتنمية المشروعات الجديدة من خلال تأمين لهم حزمة متكاملة من الخدمات والاستشارات والتسهيلات وآليات الدعم والمساندة لفترة زمنية محددة تسمى فترة الاحتضان، ليتمكنوا بعدها من الاعتماد على أنفسهم والخروج إلى سوق العمل وإقامة مشروعاتهم التنموية الصغيرة خارج الحاضنة[17]". وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها:" مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[18].

وتعمل حاضنات الأعمال على تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ✓ خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة.
- ✓ مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.
- ✓ توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لمنتسبيها.
- ✓ زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة.
- ✓ ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض (تحقيق التكامل الصناعي).
- ✓ تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا[19].

ومن بين الأدوار والمهام التي تقوم بها الحاضنة نذكر ما يلي[20]:

- ✓ تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع، اختيار المواد، الآلات، المعدات وطرق العمل.
- ✓ توفير المساندة والاستشارة المالية، الإدارية والتسويقية.
- ✓ ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.
- ✓ التدريب الإداري والتقني لعاملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة.

بالإضافة إلى[21]:

- ✓ توفير أماكن ومساحات مجهزة لإقامة مشروعات.
- ✓ توفير البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المُخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين.
- ✓ متابعة وتقييم المشروعات الجديدة بشكل مستمر بالتعاون مع المستشارين.

تمثل حاضنات الأعمال أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة المشروعات الجديدة بمختلف أنواعها، ومساعدتها على النمو والتطور، وهناك العديد من التصنيفات لأنواع الحاضنات وذلك حسب الهدف الذي أنشئت من أجله، ومن أهم أنواعها نذكر ما يلي[22]:

1_الحاضنة الإقليمية: هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، ويعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.

2_الحاضنة الدولية: تروج هذه الحاضنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية، وتركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية وتطويرها ودفعها للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

3_الحاضنة الصناعية: تقام داخل منطقة صناعية معينة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.

4_حاضنة القطاع المحدد: تعمل هذه الحاضنة على خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

5_الحاضنة التقنية: وهي حاضنات تكنولوجية تهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة، والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.

6_الحاضنة البحثية: عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل جامعة أو مركز أبحاث، تعمل على تطوير الأفكار والأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس.

7_حاضنة الإنترنت: هي مؤسسة تساعد شركات الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك أنواع أخرى من الحاضنات، كحاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية، حاضنات بدون جدران، حاضنات متخصصة في مجالات إبداعية وفنية، حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة[23]...

**ثانيا: مؤشرات نجاح حاضنات الأعمال**

أكدت إحدى الدراسات المعمقة التي أجريت على عدد من الحاضنات التكنولوجية في دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوربي، أن هناك عدداً من عوامل النجاح والفشل لأي عملية احتضان لمشروع جديد، والتي تعتمد على ستة عناصر رئيسية هي[24]:

- ✓ الإمكانيات المتوفرة بالحاضنة.
- ✓ مستوى الخدمات المشتركة، وجودة شبكة الأعمال.
- ✓ معايير دخول وخروج المشروعات.
- ✓ المتابعة الجيدة للمشروعات.
- ✓ التمويل والدعم المالي.

- ✓ إدارة الحاضنة بشكل محترف .

وبناءا على مدى توافر هذه العناصر قامت الدراسة بتلخيص أفضل الممارسات المساعدة على نجاح الحاضنات في النقاط الآتية:

- ✓ مساحة الحاضنة لا تقل عن 30 ألف متر مربع حتى يمكن أن تولد عوائد من الإيجارات تسمح بأن تعتمد الحاضنات على عوائدها الذاتية.
- ✓ يجب أن يكون هناك على الأقل 10 مشروعات ملتحقة حتى يمكن إقامة شبكة من الأنشطة وتبادل الأعمال، مما يساعد على تنمية عدد من الخدمات المشتركة ودعم عملياتها.
- ✓ تقع الحاضنات التكنولوجية بجوار جامعة أو مركز بحث علمي ومكتبات علمية، كما يجب أن توجد على مقربة من المعامل الحكومية أو معامل الشركات الكبيرة والمتخصصة.
- ✓ يجب أن تقع الحاضنة في مباني ذات مواصفات قياسية محددة وخاصة في مجال الاتصالات والبنية الأساسية الخاصة بها لتسهيل الاتصال بين الشركات المختلفة .
- ✓ يجب أن تعمل الحاضنة على تقديم الخدمات حتى للشركات غير المنتسبة إليها.

وتتمثل أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس نجاح عمل حاضنات الأعمال، والتي تتداخل فيما بينها لتعطي في النهاية ما يطلق عليه "مردود الحاضنة على المجتمع"، في النقاط الآتية [25]:

- ✓ الشركات التي تمت إقامتها من خلال الحاضنة والتي تعمل على رفع معدلات نجاحها، ويقاس هذا المؤشر بعدد الشركات التي يتم احتضانها وعدد المشروعات التي لم تستكمل وفشلت .
- ✓ الوظائف والنشاط الاقتصادي الذي يتم خلقه عن طريق الشركات التي تترك الحاضنة وتتخرج، ويقاس هذا المؤشر بعدد الوظائف كل عام، والقيمة المضافة التي تحققها هذه الشركات، ونسب الزيادة في المبيعات.
- ✓ الاستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة والمشروعات كل عام .
- ✓ قدرة الحاضنة على تسويق الأبحاث من خلال إقامة وتنمية المشروعات الجديدة، ويقاس هذا المؤشر بعدد المشروعات المبنية على تطبيق هذه الأبحاث، والنشاط الاقتصادي الناتج عن هذه الشركات.
- ✓ تقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات المقدمة لهم، ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة .
- ✓ قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي، ويقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد، وفرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي .
- ✓ حجم الضرائب والمدفوعات التي يوفيها أصحاب المشروعات بالحاضنة والشركات المتخرجة، وتقاس بمعدلات ازدياد الملكية، وحجم عوائد الضرائب والمقتطعات الأخرى التي تدفعها مجموع هذه الشركات.
- ✓ القدرة البنائية للحاضنة وتأثيرها في المجتمع المحيط من خلال التغير في المعتقدات الثقافية والاجتماعية حول العمل الحر، وإقامة الشركات الجديدة.

- ✓ الترابط بين الصناعة والبحث العلمي، وتقاس من خلال استطلاع رأي المهتمين والشركاء في تقديم الخدمات، ومن خلال زيادة عدد العقود التي ساهمت في وضعها الحاضنة بين الصناعة والبحث العلمي والجامعات.
- ✓ حجم التغيرات التي نتجت عن برنامج الحاضنات في السياسة الحكومية نحو دعم القطاع الخاص وإقامة الشركات الجديدة، وتقاس بعدد القوانين والمحفزات وبرامج التمويل المتخصصة التي تضعها الحكومة.

**ثالثا: دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي**

تلعب حاضنات الأعمال دورا بارزا في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي وذلك من خلال ما تحققه من مزايا والمتمثلة في:

**1_تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** أقيمت حاضنات المشروعات في الأساس لمواجهة الارتفاع الكبير في معدلات فشل وانهيار المشروعات الصغيرة الجديدة، وقد أظهرت بعض الدراسات أن قرابة 80 – 90% من هذه المشاريع تفشل خلال السنتين إلى خمس سنوات من بداية نشاطها، نتيجة لقيامها على اجتهادات شخصية بعيدة عن الجانب التخطيطي والاستشاري[26]. وقد أثبتت حاضنات الأعمال قدرتها على رفع نسبة نجاح المشروعات الجديدة، حيث أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى 88% مقارنة بنسبة النجاح التقليدية المنخفضة لهذه المشروعات. وبالتالي فإن دعم المشروعات الناشئة ورفع فرص نجاحها يعتبر الوظيفة الأولى للحاضنات، ويتم ذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، والرعاية لهذه المشروعات في مرحلة النمو، وإنشاء قاعدة للمعلومات الفنية والتجارية. ويمكن تلخيص الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية[27]:

- ➢ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: يمكن للحاضنات مساعدة المنشآت المنتسبة إليها في ربط اتصالات بالراغبين في الاستثمار في هذه المنشآت وهي في طور النمو، كما يمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المنشآت.
- ➢ توفير الخدمات القانونية: تحتاج المنشآت الجديدة إلى خدمات قانونية عديدة، كإجراءات تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص، وما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، حيث تقوم الحاضنات عادة بدور الوسيط بين المنشآت المنتسبة إليها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية.
- ➢ بناء شبكات تواصل: تقوم الحاضنات بإقامة ندوات ومعارض بهدف استقطاب الممولين، تمهيدا لتواصلهم مع المنشآت المنتسبة إليها، كما تعمل على بناء شبكات التواصل فيما بينها سواء على المستوى المحلي أو العالمي، للوقوف على ما يستجد والمشاركة في تبادل الخبرات والعمل على تحقيق التكامل. كما تقوم الحاضنات بإقامة الأيام المفتوحة والمعارض التي تشارك فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يسمح لها لتعارف وتبادل الخبرات.
- ➢ توفير العديد من الخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية: يبدأ تقديم الخدمات الإدارية من قبل الحاضنات للمنشآت المنتسبة لها وذلك في مرحلة تقييمها، كما تقوم بتقديم خدمات التدريب المختلفة لتنمية المهارات الخاصة بريادة الأعمال، بالإضافة إلى تقديم خدمات التسويق للمنشآت المنتسبة للحاضنات من قبل

منشآت أخرى متخصصة في هذا المجال ومنتسبة أيضا لنفس الحاضنات. وتتمثل الخدمات الاستشارية للحاضنات في المساعدة على وضع السياسات، تحديد الأهداف، اختيار وتوظيف المدراء التنفيذيين، كما تراقب تفاعل ونمو المنشآت المنتسبة إليها.

- توفير البنية التحتية: توفر الحاضنات للمنشآت التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مختبرات ومعامل وتجهيزات، والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات. كما تقوم بعض الحاضنات الصغيرة بعمل الترتيبات اللازمة لتوفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لها عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات وهيئات نقل التقنية أو عن طريق الاستئجار.
- تقديم الخدمات الفنية: إن وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية يعتبر مطلبا أساسيا لنجاح الحاضنات في حصول المنشآت المنتسبة لها على التقنيات اللازمة لتطويرها ونموها، حيث تعمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين برامج نقل التقنية والحاضنات، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين، وترتيب طرق استخدامها لمراكز الجودة القريبة من هذه الحاضنات، عن طريق عقود واتفاقيات خاصة.

**2_تنمية المجتمع المحلي:** تساهم حاضنات الأعمال في تنمية وتنشيط المجتمع المحلي من حيث تطوير بيئة الأعمال، وإقامة مشروعات، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية ومحلية، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى الراغبين في الالتحاق بسوق العمل.

**3_دعم التنمية الاقتصادية** : تستطيع الحاضنة تمكين المدينة أو الأقاليم الذي تنشط فيه من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل إقامة المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الجديدة، التي تعتبر إحدى أهم ركائز التنمية الاقتصادية، حيث أن هذه الشركات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير والتوريدات، وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول.

**4_دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية** : تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، من خلال إقامة المشروعات الصغيرة التكنولوجية، التي تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل، وإقامة حاضنات تكنولوجية متخصصة تعمل على تسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة. وحسب إحدى الإحصائيات فإن 27% من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية، بينما تصل هذه النسبة في الصين إلى أكثر من 95%[28].

## المحور الثالث: مساهمة حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بولاية بسكرة–

### أولا: نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر

جاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته، والمتضمّن إنشاء عدّة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض[29]. ثم تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 سنة 2003 للتعريف بنظام عمل الحاضنات وأنواعها، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها. وبذلك تعد الجزائر حديثة العهد بعملية حضانة الأعمال، ولم تعط لها أهمية إلا في السنوات الأخيرة، ويمكن إرجاع تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى عدة أسباب أهمها[30]:

1- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات إلى سنة 2003 .

2- عدم الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدمي.

4-المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

5-عدم توفر الكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات.

6-البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر.

في إطار تنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بإنشاء محاضن المؤسسات ومراكز التسهيل التي أخذت شكل هياكل وآليات وهيئات الدعم تعمل على تقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المادية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها[31]:

1-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) التي تعمل على مساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة، إلا أن النتائج لم تصل إلى ما كان مسطرا.

2-مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة أنشئت في 2003/02/25 لاستقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات العامّة المختلفة.

3-المجلس الوطني أنشئ في 2003/04/22 المكلّف بترقية المناولة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة ودمجها في الأسواق العالمية.

5-المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة أنشئ في 2003/02/25.

6- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPMI) أنشئت في 2005 /05/03 لتجسيد سياسة التعاون والشراكة.

إضافةً إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، غرف التجارة والصناعة (CCI) ، صندوق ضمان القروض (FGAR)، صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

(CNAC)، القرض بالإيجار لشراء المعدات (Crédit Bail)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT) ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) [32]...

**ثانيا: دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى ولاية بسكرة**

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22جانفي 2004، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام، تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية ومقرها الرئيسي الجزائر العاصمة [33] ولديها 10 فروع و49 تنسيقية تقوم بدراسة الملفات والبت فيها على المستوى المحلي وفق طبيعة العمل الذي تبنته منذ نشأتها وهو لامركزية نشاطها.

تتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في[34]:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- ✓ دعم ، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- ✓ منح سلف بدون فوائد.
- ✓ إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ✓ متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- ✓ تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز .
- ✓ تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون الغير مسددة في آجالها .
- ✓ إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

وتتمثل المساعدات والخدمات التي توفرها الوكالة فيما يلي[35]:

- ✓ سلفة بدون فائدة لا تتعدى 30.000 دج موجهة لشراء المواد الأولية.
- ✓ قرض بنكي صغير للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج و 400.000 دج بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90 %.

وتمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المساعدات والخدمات إلى الفئة التي تتوفر فيها الشروط التالية :

- ✓ أن يكون سن طالب القرض أو السلفة 18 سنة فما فوق.
- ✓ أن لا يمتلك أي مدخول أو يمتلك مداخيل غير ثابتة أو ضعيفة.
- ✓ إثبات مقر الإقامة.
- ✓ التمتع بالكفاءات التي تتلاءم مع المشروع المرغوب انجازه.

- ✓ عدم الاستفادة من مساعدات أخرى لإنشاء نشاطات من أي جهاز آخر.
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تساوي 03 % أو 05 % من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- ✓ دفع الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- ✓ الالتزام بتسديد مبلغ القروض والفوائد إلى البنك ومبلغ القرض بدون فوائد للوكالة حسب جدول الزمني.

وفي حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا له، وهي ثلاثة أنماط[36] :

- ➢ **تمويل ثنائي:** سلفة بدون فائدة لا تتجاوز 30.000 دج.
  1- مساهمة الوكالة 90 .% بدون فوائد.
  2- مساهمة المستفيد 10%.
- ➢ **تمويل ثنائي:** للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 و 100.000 دج.
  1- مساهمة البنك: 95 % أو 97 % بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90%.
  2- مساهمة المستفيد: 03 % أو 05%.
- ➢ **تمويل ثلاثي** : للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 100.001 دج حتى 400.000 دج .
  1- مساهمة البنك: 70 % بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90
  2- مساهمة المستفيد: 03 % أو 05%.
  3- مساهمة الوكالة: 25 % أو 27 % بدون فوائد.

وفي حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها فإن نسبة مساهمته الشخصية ستنخفض من 05 % إلى 03 %، وترتفع مساهمة الوكالة من 25% إلى 27 % في حالة التمويل الثلاثي، ومن 95 % إلى 97 % بالنسبة للبنك في حالة التمويل الثنائي.

يلتزم المستفيد بعد تمويله بتسديد مبلغ القرض والفوائد إلى البنك في مدة تصل إلى الخمس سنوات، ويسدد بعد ذلك السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة في مدة أقصاها ثلاث سنوات. أما بالنسبة للسلفة بدون فائدة الموجهة لشراء المواد الأولية فتسدد في مدة أقصاها 15 شهرا على أربعة مراحل.

تجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات على صيغ التمويل في إطار جهاز القرض المصغر نذكر أهمها[37]:

- ✓ رفع سقف التمويلات من 30 ألف دج إلى 100 ألف دج على شكل سلفة بدون فوائد بعنوان شراء مواد أولية .
- ✓ رفع سقف التمويلات من 400 ألف دج إلى مليون دج لاقتناء الأدوات البسيطة والتجهيزات والمواد الأولية للانطلاق في النشاط .
- ✓ إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء مواد أولية .
- ✓ تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1 % بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي .

- ✓ رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95 % في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا .
- ✓ رفع السلفة بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى 29 % من تكلفة النشاط .

تمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى جانب المساعدات المالية، مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، والتكوين وتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة للمستفيدين للمشاركة في المعارض والصالونات أين يتم التعارف بينهم واكتساب خبرات مختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم[38]. و هذا جدول يبين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط على مستوى ولاية بسكرة و هذا لسنة 2011.

الجدول رقم1: " المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة حسب كل نشاط في ولاية بسكرة سنة 2011

| قطاع النشاط | ANGEM - مستفيد الى 40.000 دج | | ANGEM - مستفيد من 40.000 دج الى 100.000 دج | | بك - ANGEM - مستفيد الى 1000.000 دج | | مجموع/قطاع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | | العدد | | العدد | | العدد | |
| | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال |
| الزراعة | 06 | 128 | 00 | 11 | 01 | 35 | 07 | 174 |
| بناء وأشغال عمومية | 01 | 158 | 00 | 31 | 00 | 31 | 01 | 220 |
| خدمات | 283 | 308 | 23 | 60 | 66 | 145 | 372 | 513 |
| حرفيين | 947 | 259 | 99 | 62 | 55 | 102 | 1101 | 423 |
| تجارة | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 | 00 |
| مجموع/ البرنامج | 1237 | 853 | 122 | 164 | 122 | 313 | 1481 | 1330 |
| | 2090 | | 286 | | 435 | | 2811 | |

**المصدر**:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يبين الجدول انه خلال سنة 2011 قامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويل نسبة معتبرة من المشروعات الصغيرة ، فبفضل سياسة التمويل الثنائي(المبلغ 40000دج) استطاعت الوكالة تمويل 2090 مشروع أي ما يقارب منها 1237مشروع نسوي،و 853مشروع للرجال، حيث يحتل قطاع الحرفيين المرتبة الأولى ب947 مشروع نسوي و 259مشروع للرجال، مما يدل على اهتمام الوكالة بالمرأة كعنصر فاعل في المجتمع و دعمها من اجل دفعها للمشاركة في النشاط الاقتصادي. و قد نالت الصناعات الحرفية نصيبها من اهتمام الشباب و ذلك بفضل الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الدولة اتجاه هذا القطاع ، و تأتي الخدمات في المرتبة الثانية حيث دعمت الوكالة 308مشروع للرجال و 283مشروع للنساء،أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد مولت الوكالة 158مشروع

للرجال و مشروع واحد نسوي، و تأتي الزراعة كآخر قطاع بحيث استفاد 128 مشروع للرجال و 6 مشاريع نسوية من تدعيم الوكالة على مستوى الولاية.

بالنسبة لنفس التمويل الثنائي (المبلغ من40,000دج الى100,000دج )يحتل قطاع الحرفيين المرتبة الأولى بين القطاعات الممولة من طرف الوكالة حيث استفاد ما يقارب 99مشروع نسوي، و 62مشروع رجالي من تمويل الوكالة، أما في المرتبة الثانية فيأتي كذلك قطاع الخدمات ب 60 مشروع رجالي و 23 مشروع نسوي أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد استفاد من 31 مشروع و أخيرا 11 مشروع لقطاع الزراعة ،و قد لوحظ غياب العنصر النسوي في القطاعين الأخيرين في هذا النوع من التمويل.

أما فيما يخص التمويل الثلاثي و الذي يدخل فيه البنك كطرف ثالث بين المستفيد و الوكالة فقد استطاعت الوكالة تمويل ما يقارب435مشروع موزعة على313 مشروع رجالي حيث استحوذ قطاع الخدمات على اكبر نسبة من المشاريع الممولة ب145مشروع ، و 102مشروع لقطاع الحرفيين، و 35مشروع لقطاع الزراعة و 31مشروع لقطاع البناء و الأشغال العمومية، كما استطاعت الوكالة تمويل 122مشروع نسوي موزعة كما يلي :66 مشروع لقطاع الخدمات ، و 55 مشروع لقطاع الحرفيين، و مشروع واحد لقطاع الزراعة.

على العموم خلال سنة 2011 استطاعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمويل أو دعم ما يقارب 2811مشروع يشمل جميع أشكال التمويل المشار إليها سابقا، من هنا يتضح الدور الفعال للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمتها الهامة في دعم المؤسسات المصغرة وكذا رفع معدلات التنمية المحلية ودفع عجلتها نحو الأمام، وذلك من خلال الاهتمام بجميع القطاعات، مما أدى إلى التخفيف من حدة البطالة ورفع مستوى التشغيل.

**خاتـــــمة:**

تعتبر حاضنات الأعمال من أهم آليات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ووسيلة لخلق فرص عمل جديدة، التي تساهم بفعالية في تطوير صناعات قائمة من خلال تكوين مشروعات صغيرة أو متوسطة حيث تقدم لهم المعلومات الكافية والدراسات اللازمة لخطط العمل وجدوى المشروعات وتسويق المنتجات، وتتنوع الحاضنات حسب الهدف الذي أنشأت لأجله فهناك حاضنة إقليمية، دولية، تكنولوجية وغيرها.

ولكي تقوم الحاضنة بدورها المتمثل في تنمية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل هذا الدور في تنمية القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يجب عليها ما يلي:

1-تبني الأسلوب الحديث في تنمية القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات المتميزة عالمياً وربطها بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث بما يوفر لها قدرات أكثر تنافسية.

2- توفير الاستراتيجيات والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى.

3- التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة، والاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات.

4- حسن إدارة الوقت من جانب مدير الحاضنة لتنمية القيمة المضافة للمشروعات الملتحقة، والتقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وتحسين الأداء.

5- الاستغلال الأمثل للكفاءات الفنية في تقديم الدعم و المشورة للمشاريع المحتضنة.

6- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، وكذا تقديم قاعدة بيانات مناسبة للإطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها.

7- تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

**المراجع:**


[1] www.cba.ksu.edu.sa /member/file/edoc.fevrier. consulté le 09/08/2010 أيمن عمر علي، حاضنات الأعمال،

[2]- عيسى بن ناصر، حاضنات الأعمال كلية لدعم وتنمية ا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 18، مارس2010,ص.51.

[3] -www.aadd2.com/showthread.php%3ft%3.consulté le 10/02/2012

[4]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق, ص.51.

[5]- وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ديسمبر2001،ص.08.

[6]- نفس المرجع السابق، ص.09.

[7] عبد الجليل بوداح, مفهوم الإستراتيجية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة, جامعة قسنطينة , الجزائر, 2006.

[8] www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/.../smes.doc. consulté le 11/02/2012.

[9] Ibid

[10]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق,ص.ص.55-56.

[11] www.myqalqilia.com/Small%20And%20Medium-sized%20Enterprises.doc. consulté le10/02/2011

[12]- عيسى بن ناصر, مرجع سابق, ص.58

[13] www.aadd2.com/showthread.php%3ft%3.consulté le 10/02/2012

[14]- عيسى بن ناصر, مرجع سابق، ص.60

[15]-نذير عبد الرزاق، قراوي أحمد الصغير، إعادة بناء المنهج التفكيري لدر مالكي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. الملتقى الدولي الثاني لتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة بسكرة،13/12افريل 2006, ص.71.

[16]- حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003 ، ص.164

[17] www.esyria.sy/edaraa/index.php.fevrie2012-هيثم علي، ماذا تعرف عن حاضنات الأعمال؟

18-شريف غياط, محمد بوقموم, حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية , العدد 06, جامعة بسكرة, ديسمبر 2007, ص.ص. 62-63.

[19] -www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 12/03/2012

[20]- عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء ، دور حاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة و الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،18.17 أفريل 2006، جامعة ورقلة, ص.612

[21]-www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 12/03/2012

[22]- نبيل محمد شبلي، دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي. مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97 ، جامعة دبي، 2004 ، ص. ص.123 - 124.

[23] -www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 12/03/2012

[24] www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 12/03/نةتن

[25] - Ibid

[26]- حاضنات الأعمال و دورها المأمول في رعاية المنشات الصغيرة و المتوسطة وغيرها، www.arabeprojet.ne/vb/showthread.php.consulte le 12/3/ 2012

23-بركات ربيعة, دوباخ سعيدة, حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة. الملتقى الدولي حول المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, 08/07/06 أفريل 2010

[28] -www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 12/03/2012

[29] www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=1737&d. consulté le 06/03/2012

[30] -فيشوش حمزة, بن قطاف أحمد, حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة المبدعة-دراسة لبعض التجارب العالمية-الملتقى الدولي المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, 08/07/06 أفريل 2010.

[31] www.diwanalarab.com/spip.php?article19650. Consulté le 06/03/2012

[32] لزهر قواسمية, **سياسات التشغيل**, ملتقي وطني حول دور التشغيل في تنمية الموارد البشرية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة بسكرة, 13-14 أفريل 2011.

[33] www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/201-235.pdf 16/02/2012

[34] iefpedia.com. القرض-المصغر-كإستراتيجية-لخلق-مناصب-شغل-في-الجزائر-مغني-ناصر/.../doc. Consulté le 24/02/2012

[35] www.medea-dz.com/ar/index.php?option=com_content 16/02/2012

[36] -Ibid

[37] iefpedia.com. القرض-المصغر-كإستراتيجية-لخلق-مناصب-شغل-في-الجزائر-مغني-ناصر/.../doc. Consulté le 24/02/2012

[38]- Ibid